الزمن في الخطاب: مقاربة تداولية معرفية

أ. محمد الملاخ

جامعة القاضي عياض - المغرب

تمهيد: المنظور التداولي للزمن: مفاهيمه ومعالمه

تحتل المقاربة التداولية للزمن موقعا بارزا ضمن خريطة المنظورات التحليلية في خريطة البحث اللساني المعاصر. وتتشكل المنظورات المركزية للمقاربات الزمنية ضمن خطاطة تصنيفية رباعية يجسدها المنظور المنطقي والمنظور الدلالي والمنظور التركيبي والمنظور التداولي. وتمثل هذه الخطاطة التصنيفية الرباعية[1] أبرز مستويات تمثيل الزمن وتخصيص بنيته في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث احتضنت هذه الخطاطة القضايا الكبرى التي يعد بعضها امتدادا لتعميمات وأوصاف نظرية قديمة حول الزمن، وأعادت صياغتها داخل أطر نظرية جديدة، ويجسد بعضها الآخر آفاق نظرية جديدة في دراسة الأنظمة الزمنية.

ويمكن اختزال أهم القضايا التي تناولتها تلك المنظورات، مع التركيز على المنظور التداولي، فيما يلي:

-ينبني المنظور المنطقي على تصور تسويري للزمن، وهو عبارة عن سور يماثل الأسوار التي تفرزها الأنساق اللغوية، ويندرج هذا الطرح التخصيصي للزمن في إطار تحديد طبيعته. ويمكن أن نلاحظ غياب الإجماع بين النظريات الحديثة حول الطبيعة الجوهرية لمقولة الزمن، فمن النظريات المنطقية ما اعتبر الزمن محمولا، ومنها ما اعتبره عنصرا محيلا يماثل الكيانات الإحالية مثل

الأسماء والضمائر، ومنها ما عده سورا رابطا لمتغير حدثي... ونجد تصورات تذهب في اتجاه اعتبار الزمن صرفية تطابقية في اللغات الطبيعية لا تحمل أي محتوى دلالي. إن هذا الطرح ينأى عن كل الفرضيات التي صيغت في تاريخ الأبحاث المنجزة حول الزمن، والتي سارت في منحى منح الزمن خصيصة دلالية. غير أن كل هذه الفرضيات تملك نتائج تجريبية ونظرية تتفاوت في قيمتها، مثلما تعترضها مشاكل يصعب أحيانا تجاوزها. ولذلك فمن المهام الكبرى التي ينبغي أن يضطلع بها البحث اللساني المعاصر تقديم تصور متماسك حول طبيعة الزمن في اللغة.

- يتأسس المنظور الدلالي على فرضية الدلالة الإحالية للزمن. فمعلوم أن الإحالة مفهوم مركزي في أزمنة اللغات الطبيعية، وهي خصيصة دلالية وتداولية أيضا. ويمتلك هذا المنظور مردودية وصفية في دراسة سلوك الأزمنة في الجمل البسيطة والمركبة على حد سواء، حيث يبرز البعد العائدي في الأزمنة، والتناوب بين الاستقلالية الإحالية والعائدية الزمنية. ويمثل هذا المنظور مدخلا مناسبا لملاحظة التماثل الدلالي بين الأسماء والأزمنة في اللغات الطبيعية، فمفاهيم مثل الإحالية الضعيفة والإحالية القوية والتنكير والتعريف والتخصيص والدلالة العهدية والاستغراقية... نجد ما يناظرها في الزمن اللغوي.

- يقوم المنظور التركيبي على فكرة اشتقاق الدلالة الزمنية بآليات حسابية تركيبية وتوليدها، تستعمل في حساب الخصائص التركيبية لبنى عناصر لغوية أخرى غير الزمن، كما أن إمكانية توسيط دلالة السمات الزمنية في اللغات الطبيعية أضحت ممكنة داخل هذا المنظور الذي وفر الآليات اللازمة للمقارنة بين الأنظمة الزمنية، وهي آليات تتجاوز منطق التصنيف إلى سلالات لغوية في اتجاه صياغة ما أصبح يصطلح عليه في الدراسات اللسانية الحديثة بـ *Cartographic studies* الدراسات الخرائطية، وفي سياق هذه الدراسات نعثر

على مفهوم مركزي لوصف النظام الزمني العربي، ويتعلق الأمر بمفهوم السلسلة الزمنية، فالدلالة الزمنية في اللغة العربية، وربما في كل اللغات تشتق من هندسة شجرية متشكلة من تفاعل عناصر وحلقات السلسلة الزمنية التي تتبني على ثلاثة مكونات ضرورية لاشتقاق *الزمنية Temporality* وهي: الزمن والجهة والوجه، وينتج الاختلاف بين اللغات، في تخصيص عناصر وحلقات السلسة الزمنية، تباينات في الدلالة الزمنية، وصولا إلى التباين في الأنساق الزمنية.

- لا يشكل المنظور التداولي أنموذجا متجانسا في الأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية، ويمكن التشديد على أن التجانس ناتج عن الاشتراك في مجموعة من مسلمات وفرضيات البحث المؤسِّسة لتداوليات اللغات الطبيعية. وعلى رأسها تأكيد دور السياق والاستعمال والمقاصد التكلمية في تأويل العبارات اللغوية. علاوة على تأكيد كون موضوع التحليل لا ينحصر في الجمل كوحدات لغوية مجردة مفصولة عن سياقات استعمالها، وإنما يمتد إلى الملفوظات، لأن الملفوظ وحدة لسانية تكلمية مرساة في وضع تخاطبي محدد. فالملفوظ نواة التحليل التداولي الذي يمكن أن يكون عبارة عن وحدة لغوية بسيطة أو متوالية مترابطة (نص أو خطاب).

يمكن اختزال أهم المحاور التي انشغلت بها المقاربات التداولية للزمن فيما يلي:

- تستند تداوليات الزمن إلى إرث نظري تشكَّل في كنف نظريات تنتمي إلى الدلالة الصورية أو نظرية تمثيل الخطاب لدى كامب وروهرر (*Kamp and Rohrer, 1983*)، والنظريات الإحالية للزمن مثل نظرية بارتي التي قدمت تصورات تأسيسية حول الوظيفة الإحالية للأزمنة في متواليات الجمل، والتي شكلت بدورها مدخلا لدراسة السلوك العائدي للأزمنة في النصوص. وتمثل نظرية تمثيل الخطاب وجها آخر لمقاربة سلوك الأزمنة في النصوص، وأدوارها في

التنظيم الزمني لمتوالية الأحداث من جهة التقدم أو الاحتواء (احتواء الأزمنة لبعضها البعض)، ولهذه النظرية دور أساسي في نحت مصطلحات لتمثل الإحالة الزمنية وإسقاط الأحداث في المحور الزمني، وعلى رأسها مفهوم المنظور الزمني الذي يشكل مفهوما مؤسسا في هذه النظرية.

- انبرت المقاربات التداولية لمعالجة ظاهرة حشوية الأزمنة في اللغات الطبيعية، فالمعالجات التقليدية لا تقدم حلا كافيا لهذه الظاهرة، بل اكتفت بإسناد محتوى دلالي أساسي للأزمنة، معتبرة كل الاستعمالات "الشاذة" للزمن انحرافات عن "الدلالة الأصلية"، مكتفية بإحصائها وتحديد سياقات استعمالها. وغير خاف أن هذه الاستراتيجية المتبناة في التحليل تُخفي اطراد هذه الظاهرة وشيوعها في اللغات الطبيعية، فالأزمنة لا تمتلك محتوى دلاليا ثابتا غير قابل للتغيير في السياقات. واطراد هذه الظاهرة يستلزم صياغة تفاسير كافية. وتعتبر مدرسة جنيف التي تضم ثلة من الباحثين المشتغلين في مختبر "الإحالة الزمنية" التابع للجامعة نفسها، والتي تضم مجموعة من الباحثين من بينهم من يشتغل في مجال الحجاج في اللغة الطبيعية، وعلى رأسهم: جاك موشليروستويل ولوي دوسوسير، رائدة في قيادة أبحاث أسفرت عن نظريات ونماذج تفسيرية أضحت واسعة الانتشار في أوساط الدارسين في مجال تداوليات الزمن، وتكمن أهمية هذه المدرسة في احتضانها لمقاربات معرفية *cognitive*، وأهمها نظرية الملاءمة لدى *Sperber* و*Wilson* ومقاربات أخرى مثل النظرية الأمثلية *optimality*، وقد نجحت مع انطلاق الأبحاث التي يقودها مختبر الإحالة الزمنية في ترويج مجموعة من الفرضيات. مثل:

- نفي المحتوى التصوري عن الأزمنة وسلب المورفيمات الزمنية السمات الدلالية التحتية، نظرا إلى كون الزمن مقولة إجرائية يستند تأويلها إلى إجراءات التأويل السياقي، وتمنح هذه الفرضية تفسيرا لظاهرة حشوية الأزمنة،

فالحشوية ناتجة عن مبادئ التأويل السياقي. فالالتباس الزمني للحاضر مثلا في الفرنسية، أو المضارع في العربية. ناتج بموجب هذه الفرضية عن توليد الزمن لتمثيلات دلالية متعددة، تتدخل فرضية الملاءمة والسياق المعرفي في ترجيح التمثيل المناسب للزمن في سياق محدد. ومن نتائج هذه الفرضية أن الزمن مخصَّص تخصيصا أدنى، ولا يحتوي سمات دلالية ثابتة تتكرر في كل استعمالاته.

- تعميق مفهوم المنظور الزمني الذي أضحى مقرونا بوعي الفاعل والمتلفِّظ، وقد اصْطُلح على هذا التصور بـ"تذويت المنظور الزمني". ولهذا التصور نتائج مهمة في تفسير استعمال الأزمنة والتباسها الدلالي في سياق السرد.

لقد شكلت دراسة البنية الزمنية في الخطاب مجالا خصبا لمجموعة من المقاربات اللسانية الدلالية والتداولية على حد سواء. ويتمثل أول مشكل يعترض الباحث في هذا المجال في تحديد المنطلقات النظرية، وبالموازاة صياغة تصنيف منهجي للأبحاث المنجزة حول الإحالة الزمنية في النص والخطاب. فالمقاربات التي قدمت تنتمي إلى مجالات معرفية متباينة أحيانا مثل اللسانيات النصية والتداوليات المعرفية ونظريات الحجاج والدلالة الصورية واللسانيات الوظيفية ونظرية تمثيل الخطاب. وإن كان يسهل أحيانا على الدارس ربط طرق مقاربة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب التي تتبناها هذه النظريات بالفرضيات والمسلمات المنهجية التي تصدر عنها، إلا أنه يتعذر الفصل بين بعض المقاربات التي تلتقي في فرضيات العمل.

تتجاذب المقاربة التداولية للزمن عدة اختصاصات وذلك في سياق المد التقاطعي للاختصاصات في منظومة المعرفة العلمية المعاصرة. فمن الواضح أن عددا من القضايا التي أفرزتها عدد من الحقول المعرفية في إطار الانشغال بإشكال الزمن في الألسن الطبيعية، لا تجد رصدا كافيا سوى في الدلالة

الصورية وعلم النفس المعرفي والتركيب والصرف والتداوليات، فإشكال تمثيل الزمن والتعبير عنه داخل اللغات الطبيعية يعتبر جزءا من قضايا أكثر عمقا ودلالة، من قبيل التمثيل الذهني للعلائق الزمنية والمعالجة المعرفية في الدماغ لبنيات الزمن وأونطولوجيا الزمن والعلاقة بين الأحداث والحالات والوقائع والقضايا والملفوظات والسياق ودورها في بنينة العلائق الزمنية في الخطاب واكتساب الزمن ونمذجته الحاسوبية وفي الدراسات التقابلية بين اللغات. ينضاف إلى ذلك عدم كفاية النظريات الحالية في عرف عدد من المنظرين في وصف وتفسير تفاعل مختلف المعلومات الزمنية التي تحملها المقولات الزمنية والجهية والموجهية وعلاقتها بالسياق[2].

يضاف إلى المشاكل المثارة أعلاه مشكل تحديد مفهوم الخطاب، والتمييز بينه وبين مفهوم النص. فهل نعتبر الحديث عن الزمن في النص مرادفا للحديث عن الزمن في الخطاب؟ أم أن الخطاب أشمل وأعم من النص؟[3] ثم ما هي الوحدات التي يمكن أن تشكل موضوع المقاربة؟ هل تحدد في كيانات أكبر من الجملة، أي متواليات من الجمل المترابطة؟ أم أن الجملة أو المركبات الصغرى يمكن أن تشكل وحدة خطابية شريطة أن تكون مرساة في سياق تخاطبي محدد؟[4].

هل تتعدد أصناف الإحالة الزمنية بتعدد أنواع الخطاب الذي يمكن أن يفرزها التحليل بشكل مبرر؟ وبعبارة أخرى، هل تتباين الإحالة الزمنية في الخطاب السردي أو الوصفي أو الحجاجي أو الإخباري؟ وهل يفضي تحليل البنية الزمنية في الخطاب بالضرورة إلى نحوين زمنيين؛ نحو زمني للجملة ونحو زمني للخطاب؟ أم أن المعالجة ينبغي أن تكون موحدة في اتجاه بناء نحو زمني واحد للجملة وللنص أو الخطاب؟ ما هي القضايا التي تعجز النظريات التركيبية

والدلالية على معالجتها، والتي يمكن أن تقدم نظريات الخطاب مقاربة كافية لها؟

تفضي بنا هذه الأسئلة إلى مشكلة أخرى تجابه الباحث في مجال الإحالة الزمنية في الخطاب، ويتعلق الأمر بتحديد المجالات والظواهر التي حاولت نظريات الزمن في الخطاب أن تعالجها. ورغم وعينا بصعوبة إجراء تصنيف لهذه المجالات، فإننا سنعمل على تقديم خطاطة أولية قابلة للمراجعة، نلخص عناصرها المحورية فيما يلي:

1- إشكالية العلاقات الزمنية بين الأزمنة والأحداث في النصوص والخطاب. فمن المعلوم أن الأزمنة تترابط وفق علاقات إما إحالية (التبعية أو العائدية أو الإشارية)، أو اتجاهية؛ أي أن الزمن الإحالي للحدث إما يتقدم إلى الأمام، وبالتالي نكون بصدد متوالية أحداث داخل الخطاب يتقدم فيها الزمن الإحالي، فتسلسل الأحداث زمنيا، أو أن الزمن يتراجع إلى الخلف ليحتوي زمنا آخر، أو أن يحدث احتواء جزئي للأزمنة، بمعنى أن زمن حدث يحتوي جزءا من زمن حدث سابق عليه في الترتيب. وتستوجب معالجة مسألة الترتيب الزمني بين الأحداث، معالجة مماثلة لدور سمات الزمن والروابط والسياق في توليد مختلف القراءات. فأزمنة الماضي مثلا في الفرنسية لا تنتج قراءات متماثلة، عندما يتعلق الأمر بترتيب الأزمنة في الخطاب. وذلك حينما نقارن بين الماضي البسيط *passesimple* أو الماضي المستمر *imparfait* أو الماضي المركب *passe compose* أو الماضي الفائق *plus que parfait*.

ومعلوم أن عددا من قضايا العلاقات الزمنية في الخطاب قد عولجت في المقاربات الدلالية والتركيبية مثل مسألة تأويل الأزمنة المدمجة في الأسلوب غير المباشر مع أفعال القول. أما مشكل العلاقات الاتجاهية فلم يحظ بمعالجة كافية، وهذه الثغرة ستعمل نظريات الإحالة الزمنية في الخطاب على سدها.

2- إشكالية حشوية الأزمنة، أو مسألة التباس الزمن في السياق. من المعلوم أن المعالجة النسقية للأزمنة حاولت تقديم خطاطات للأزمنة، قائمة على أساس التمييز بين المحتوى الزمني للأزمنة الصرفية. وبالتالي تمنح لكل زمن صرفي دلالة زمنية تميزه عن بقية الأزمنة التي يتعارض معها في الجداول الزمنية المقترحة لأزمنة لغة محددة. فالمقاربة النسقية تميز بين الماضي البسيط والمركب والمستمر والفائق في الفرنسية، لكن أهم مشكل يعترض هذه المقاربة أن الأزمنة تقبل أن تتناوب في بعض السياقات بدلالات متماثلة؛ فالماضي المستمر قد يرد في سياق معين مرادفا زمنيا للماضي البسيط، كما أن السمات الدلالية للأزمنة غير ثابتة، فهي معرضة للتغير. فكيف نفسر إذن، هذا التحول في سمات الزمن داخل السياق؟ فالأزمنة الصرفية لا تتوافق مع زمن دلالي واحد، لأن الالتباس وارد في مجال تخصيص دلالة الزمن الصرفي. ويرتبط المشكل بتعيين محددات هذا الالتباس، هل تقترن بالسياق؟ أم بالروابط إن وجدت في تركيب الجملة؟ وهل تنتظم هذه المحددات وفق تراتبية قابلة للتخصيص؟ لقد قدمت بعض النظريات التركيبية والدلالية حلولا لهذا الالتباس، لكن هل يمكن اعتبار الحلول المقدمة كافية، أم ينبغي إغناؤها بتفسيرات تداولية، كما سيقترح موشلير *Moscheler* في إطار مقاربة تداولية معرفية للزمن في اللغات الطبيعية *pragmatique cognitive*؟

3- إشكالية المنظور الزمني. وهي إشكالية مرتبطة بالمنظور الموجِّه لإحالة الزمن، فالتصور الذي ينطلق من الافتراض الإشاري للزمن، يعتبر أن زمن الحدث مربوط إشاريا بنقطة التلفظ المحيلة على زمن التلفظ (الآن)، المقترن بالتجرد *par défaut* بالمتكلم.

وأهم مشكل يعترض، هذا التخصيص يتجلى في كون الأزمنة في سياقات معينة قد تكون حاملة لآثار دلالية وتأويلية مرتبطة بمنظور ذاتي لفاعل

الجملة وليس للمتكلم، وبالتالي فالمنظور الزمني يوجه الإحالة الزمنية، وهذه الآثار الدلالية/ الذاتية للزمن لا يمكن للنظرية الإشارية أو القرينية *indexical* للزمن أن تتنبأ بها.

تشكل هذه المشاكل مجمل القضايا التي تمثل محور هذا المقال، الذي سنتبنى فيه مقاربة تداولية معرفية للزمن، نستوحي منها مجموعة من الأفكار التي قدمها في السنوات الأخيرة، مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف[5] الذي ينضوي في إطار مقاربة تداولية معرفية تستثمر فرضيات نظرية الملاءمة لسبربر وويلسان *pertinence theory*، والنظرية المعرفية لفودور *Fodor* وفرضيات النظرية الأمثلية *optimality theory*.

العلاقات الزمنية في الخطاب: بنيتها وخصائصها

تتكون النصوص من مجموعة من السلاسل الحدثية المترابطة، وتلعب الأزمنة دورا هاما في تشكيل نظام العلاقات بين الأحداث وأزمنتها. غير أن الزمن لا يمثل العامل الوحيد المحدد لهذا النظام، فالروابط التي قد يتضمنها النص، بالإضافة إلى الظروف الزمنية وموقع الجمل ضمن سياق أكبر داخل النص، فضلا عن تأثير السياق بمعناه العام، قد تتحكم في طبيعة العلاقات الزمنية بين الأحداث داخل الخطاب.

وسنحاول في هذا المحور تقديم وصف للعلاقات الزمنية في الخطاب، مع التركيز عل دور الأزمنة في اللغة العربية في خلق هذا النظام العلاقي. وستشكل العلاقة الاتجاهية بين الأزمنة والأحداث في الخطاب محورا أساسيا في هذا المبحث.

نقصد بالعلاقة الاتجاهية أو ما يصطلح عليه موشلير بالاستنتاج الاتجاهي *inférence directionnelle*[6]، المسار الاتجاهي لمتوالية من الأفعال داخل النص. وهذا المسار تتباين اتجاهاته، بحيث يمكن لأحداث متتالية أن تجعل الزمن

الإحالي يتقدم إلى الأمام، أو يتراجع إلى الوراء، أو أن يكون زمن الحدث السابق متضمنا في الزمن الإحالي للزمن اللاحق، وهذا المسار الأخير يفرز القراءة العائدية للأزمنة داخل النص.

سأقدم فيما يلي بعض الأمثلة التي تمثل لهذه المسارات الاتجاهية:

1- رمى زيد الكرة. سقطت الكرة

2- شرب خالد جرعة السم. مات خالد

3- مات خالد لأنه شرب جرعة السم

يتقدم الزمن في المثال (1) إلى الأمام، ويشكل المثال نموذجا للعلاقة السببية بين الأحداث. وهو ما يتجلى أيضا في المثال (2 و3)، والملاحظ أن العلاقة الزمنية تحافظ على النظام الترتيبي للأحداث الذي ترسمه العلاقة السببية. وإذا غيرنا الترتيب الخطي بين متوالية الأحداث في (1) ستصير القراءة الاتجاهية ملتبسة بين مسارين اتجاهين، مسار اتجاهي تقدمي، ومسار اتجاهي تراجعي. لنلاحظ المثال (4):

4 - سقطت الكرة. رمى زيد الكرة

فالجملة (4) ملتبسة بين مسار تقدمي، حيث يصير رمي الكرة لاحقا في الزمن لسقوطها؛ أي أن الكرة سقطت ثم رماها زيد بعد ذلك، واستنتاج مسار تراجعي *inférence directionnelle en arrière*، أي أن الكرة سقطت لأن زيد رماها. فالزمن في (4) لا يساعد على تحديد المسار الاتجاهي المناسب لتأويل نظام الحدثين في الخط الزمني. ولا يوجد أي مؤشر لغوي مثل الروابط السببية لضبطه، ولذلك فاللجوء إلى المعلومات السياقية سيشكل مخرجا لبناء التأويل المناسب. لاحظ أيضا أن هناك فرقا بين (4) و(5)، فالعلاقة السببية في (5) صارمة يعكسها الترتيب الخطي، وهو ما تعبر عنه ريبول *Reboule* بالعلاقة السببية الرتيبة *Règle causale monotone*[7]، وهو نمط من العلاقات لا يسمح

بنفي النتيجة مع الحفاظ على السلامة المنطقية للعبارة. وهذا واضح من خلال التقابل بين العبارتين (6) و(7):

5- مات خالد. شرب جرعة السم

6- رمى زيد بالكرة من أعلى العمارة لكنها لم تسقط

7- ❖ قتل خالد عمرا. لكنه لم يمت

يمكن أن نفترض أن الكرة في الجملة (6) سقطت في شرفة إحدى المنازل، وبالتالي لم تسقط في الأرض كما كان متوقعا. أما في الجملة (7) فلا يمكننا نفي الحالة الناتجة عن القتل، ما دام الفعل "قتل" يملك صورة منطقية دلالية من نمط: [قتل: سبب س: صار لاحي ص]. تنسحب الملاحظة ذاتها على المثال(5)، لأن حدث الموت لا يمكن أن يعقبه حدث شرب السم. ولا بد لتسويغ قراءة المسار الاتجاهي التراجعي من توظيف الرابط التفسيري (لأن) الذي يخلق قراءة زمنية تراجعية، كما في المثال (3)، أو استعمال الماضي المكتمل الذي يخلق نفس المسار، لأنه ينتج في بنيته الزمنية فاصلا زمنيا سابقا على زمن فاصل الجملة الأولى، وهو ما تمثله الجملة (8):

8- مات خالد، كان قد شرب جرعة السم

ويبدو من خلال المثال (8) أن الزمن قد يحمل سمة اتجاهية بالتجرد *par défaut*[8]. فالماضي المكتمل في متوالية الأحداث المسبوق بالفعل الماضي يخلق مسارا اتجاهيا تراجعيا. أما الماضي المجرد فلا يحمل أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي، فقد يدل على التسلسل الزمني وتقدم المسار الاتجاهي للأزمنة الإحالية إلى الأمام، وقد يكون مقترنا ببنية زمنية غير مرتبة أو يدل على تواقت أزمنة الأحداث. وتمثل الجمل (9) و(10) و(11) لهذه القراءات على التوالي:

9- فتح عمر الباب، أشعل النور، اتجه نحو النافذة، فتحها، جلس على الأريكة، تناول كوب شاي، ثم بدأ قراءة الجريدة.

10- أمس، تجول خالد في السوق، ذهب إلى السينما، التقى صديقته زينب، قرأ جريدته المفضلة، زار أقاربه.

11- غنت هند في الأوبرا وصاحبها خالد بالعزف على البيانو.

نمثل للبنية الزمنية للجملة (9) بالخطاطة التالية[9]:

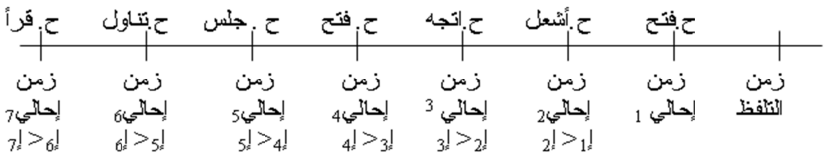

الملاحظ أن الأحداث وأزمنتها الإحالية تتسلسل في مسار تقدمي يجعل الزمن يتقدم إلى الأمام. أما أزمنة الأحداث في (10)، فلا يمكن تمثيلها في خط زمني تسلسلي مماثل، فالبنية الزمنية غير مرتبة. أما في المثال (11)، فالزمن الإحالي لفعل (صاحب) مواقت لزمن حدث الغناء.

ويتبين من خلال الأمثلة (9، 10 و11) أن الماضي لا يملك أية سمة زمنية اتجاهية، فسماته الاتجاهية تبنى في السياق، تبعا للمعلومات التي يمتلكها المخاطب/ مؤول الجملة عن العالم الخارجي، حيث تشكل هذه المعلومات الأثر السياقي المحدِّد للتأويل المناسب. لنأخذ كنموذج الجملة (11)، فما نملكه من معلومات سياقية عن فعل الغناء ووجود عازف مصاحب للمغني أثناء الغناء، يجعلنا نؤول زمن المصاحبة تأويلا مواقتا، وتلغى القراءة التقدمية، لأنه لا يصح أن تكون هند غنت ثم بعد ذلك صاحبها خالد. ثم لأن دلالة التواقت موجودة أصلا في الدلالة المعجمية للفعل (صاحب).

ولكن هذا الافتراض لا ينسحب على كل الأزمنة، فالماضي المكتمل يملك سمة اتجاهية دالة على مسار اتجاهي تراجعي.

لنلاحظ الفرق بين المتواليات الحدثية التالية:

12- سقط خالد من أعلى الشرفة. كان زيد قد دفعه

13- ❖ كان زيد قد دفع خالدا. سقط من أعلى الشرفة

لا يدل الماضي المكتمل على مسار تراجعي إلا إذا تأخر خطيا في الجملة عن الحدث الأول، فالجملة الأولى توفر الزمن الإحالي للماضي المكتمل كي يتمكن من التموضع قبل الفاصل الزمني الذي يوفره الحدث الأول. وإذا تقدم تعذر إقامة هذا الربط[10]. غير أن وجود رابط مناسب يجعل متوالية الأحداث في (13) سليمة كما يتبين من خلال (14و15):

14- كان زيد قد دفع خالدا، لذلك سقط من أعلى الشرفة

15- كان زيد قد دفع خالدا فسقط من أعلى الشرفة (حينما دفعه)

وفي ارتباط بالحالات المذكورة أعلاه، يطرح مشكل إلغاء السمات الزمنية الأصلية لبعض الأشكال الزمنية، مثل الماضي المستمر في الفرنسية *imparfait*، وفي العربية التي تعبر عنه بالتركيب "كان يفعل" فمعلوم أن الماضي المستمر يعبر عن علاقة الإدماج؛ أي أن زمن الحدث السابق مدمج في زمن إحالة الماضي المستمر، كما يتبين من خلال الجملتين (16) و(17):

16- دخلت هند الغرفة، كان زيد يكتب الرسالة

17- Jean entra, Marie Téléphonait

فزمن حدث الدخول في (16) مدمج في زمن إحالي ممتد؛ أي أن فعل كتابة زيد للرسالة بدأ قبل دخوله واستمر بعد ذلك. وهذه الدلالة الزمنية قد يفقدها الماضي المستمر في بعض السياقات، فيصير حاملا لسمة اتجاهية تقدمية مماثلا في ذلك الماضي البسيط. يدفع هذا النمط من القراءات الزمنية الباحث في

مجال الإحالة الزمنية إلى إعادة النظر في المقاربات التي تخصص مداخل الأزمنة الصرفية بسمات دلالية محددة، غير آبهة بالتخصيصات الدلالية المتعددة للأزمنة في السياق أو الخطاب، فيترتب على الأخذ بفرضية التخصيص القبلي لسمات الزمن الصرفي بدلالة أصلية، إما تبني فرضية الدلالة الزمنية غير الموسومة أو الدلالة الزمنية بالتجرد، ويستتبع ذلك إسناد دور تأكيد أو إلغاء هذه السمات القبلية للسياق. أهم مشكل يعترض هذا التصور أنه يغيب إشكالا مركزيا يتمثل في تحديد طبيعة المعلومات التي يحملها الزمن، فضلا عن كون إلغاء أو تأكيد سمة الدلالة الأصلية للمداخل المعجمية للصرفيات الزمنية سيرورة معقدة، لا يلعب فيها السياق وحده دورا مركزيا، فللروابط والسياق النصي والمحتوى التصوري للأفعال أدوار فاعلة في تأويل الأزمنة في الخطاب، مما يستدعي إقامة تراتبية بين أدوار هذه المكونات. وتعتبر في نظرنا نظرية موشلير حول تراتبية هذه المكونات، بحسب طبيعة السمات التي تحملها، من جهة القوة والضعف نموذجا نظريا يملك كفاية وصفية وتفسيرية ملائمة لهذا الإشكال كما سنبين.

ونقدم فيما يلي بعض الأمثلة للإبانة عن دور السياق في تغيير إحالة الماضي المستمر من الدلالة على الاحتواء إلى الدلالة على العلاقة الاتجاهية التقدمية:

18- أشعل زيد نور الغرفة، كان النور يغمر بضوئه المشع كل ما يوجد فيها

19 - أشعل زيد سجارة، كان مذاقها العسلي يحدث بهجة لم يستطع وصفها

20- Max éteignit la lumière. La pièce était dans le noir
21- Max alluma la lampe, la lumière éclatante l'éblouissait
22- Max alluma une cigarette. Le tabac avait un goût de miel

لا يمكن للنور في الجملة (18) أن يكون قد غمر الغرفة قبل أن يقوم زيد بإشعاله، فالقراءة *الاحتوائية la lecture inclusive* للماضي المستمر في (18) و(19) و(20) و(21) و(22) ملغاة. فالأحداث تتوالى والزمن الإحالي يتقدم إلى الأمام، كما لو أننا بصدد الزمن الماضي البسيط الذي يضطلع بهذه الوظيفة.

لماذا يتم اللجوء إلى الماضي المستمر في هذه السياقات بدل الماضي البسيط؟ ما هي الآثار التأويلية التي يرغب المتكلم في توليدها من خلال هذا الاستعمال؟ هل ينتج الترادف الزمني بين الماضي البسيط والماضي المستمر في هذه السياقات آثارا دلالية متماثلة.

يعتقد موشلير أن الآثار التأويلية للماضي المستمر في الخطاب يمكن فهمها في نظرية تداولية للزمن في اللغات الطبيعية، إذا أدرجنا مفهوم المنظور الذاتي[11]. فاستعمال الماضي البسيط في (21) ينتج منظورا زمنيا محايدا، خلافا للماضي المستمر الذي يجعل المنظور الزمني للفعل *éblouissait* منقولا من وجهة النظر الذاتية لفاعل الجملة "*Max*"، كحالة ناتجة عن فعل إشعال النور، يحس أثرها بشكل خاص، وهذا الأثر التأويلي لا يمكن للماضي البسيط أن يدل عليه.

قبل الانتقال إلى عرض نظرية موشلير حول تراتبية المكونات المتحكمة في القراءة الاتجاهية للأزمنة في الخطاب، كسيرورة استنتاجية تضبطها تراتبية سمات مجموعة من المكونات المتحكمة في مسار النسق الاتجاهي. نقترح تقديم بعض الأمثلة مستقاة من نماذج تمثيلية متباينة، تدعم فرضية عدم حمل الزمن الماضي في اللغة العربية لسمة اتجاهية بشكل قبلي[12]، ويمكن تعميم هذا التصور على متوالية الأحداث في الخطاب في الزمن الحاضر والمستقبل كذلك. وينسجم هذا الطرح مع توجه موشلير نحو تفضيل عدم تخصيص الأزمنة بسمات اتجاهية بشكل قبلي، بالرغم من وجود أمثلة مضادة يجسدها الماضي

البسيط واستعملاته الاتجاهية في اللغة الفرنسية، إلا أنه يفضل استعمال آليات تفسيرية أخرى لاشتقاق هذه العلاقات الاتجاهية. فبالنسبة إليه لا توجد أية علاقة اتجاهية مستنتجة بشكل قبلي، وإنما تبنى العلاقات الاستنتاجية على أسس دلالية أو تداولية.

23- "وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل ألا تتخذوا من دوني وكيلا" سورة الإسراء آية 2.

24- "ولقد مننا على موسى وهارون ونجيناهما وقومهما من الكرب العظيم ونصرناهم فكانوا هم الغالبين وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم" سورة الصافات، آية 114 - 118.

25- "فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين"، سورة ق آية 73- 74.

26- "كان السلطان مأخوذا بالجمال الذي يطوقه من كل ناحية ولفت نظره أن ضوء النهار باهر، والشمس لا تغيب. استغرب ذلك، نظر إلى ساعته أكثر من مرة، لاحظ ناصر السحيمان استغراب السلطان" عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص 8.

27- "حتى ظهر اليوم التالي، انشغل السفير ورجال السفارة بإعادة ترتيب إقامة الحاشية والمرافقين؛ إذ جرت مشاورات عديدة تدخل فيها الكثيرون من أجل توزيع الحرس، وتغيير الغرف، وتأمين المترجمين والسيارات" عبد الرحمان منيف، مدن الملح، المنبت، ص9.

28- "وخرج إسماعيل يودع بعض أصدقائه ثم انتهى إلى الميدان، وقد اقترب الغروب... تتلقف آذانه ما أمكنها من نداءات الباعة التي ألفها"، يحيى حقي، قنديل أم هاشم، ص17.

يمكن قراءة المثال (23) قراءة زمنية دالة على مسار استنتاجي تقدمي. فجعل موسى هدى لبني إسرائيل نتيجة مترتبة على إتيانه الكتاب. أما المثال (24) فيمثل نموذجا لالتباس المسار الاتجاهي، فمتوالية الأحداث في النص تتأرجح بين القراءة الاتجاهية التقدمية، وقراءة تنعدم فيها السمات الاتجاهية. يحتوي الفعل الأول الذي تبدأ به الآية زمنيا كل المتواليات الزمنية التي تتلوه في النص، فالنجاة والنصر وإتيان الكتاب والهداية يفسر فعل المن على موسى وهارون وبني إسرائيل عموما. أما فعل النجاة والنصر وإتيان الكتاب يمكن أن ينتظم في مسار اتجاهي تقدمي، وهنا لا بد للمؤول أن يستحضر السياق العام لخروج بني إسرائيل من مصر، وتخلصهم من بطش فرعون، حتى يتمكن من ترتيب أزمنة الأحداث في النص، فعبور بني إسرائيل البحر بتدخل المعجزة الإلهية فعل نجاة، استتبعه النصر، أما تلقي موسى للكتاب فلم يتم إلا بعد فعل الخروج. وفيما يخص فعل الهداية فمساره الاتجاهي ملتبس، يمكن أن يفهم أنه حاصل بعد إتيان الكتاب أو قبله عندما كان ينذر موسى أتباعه في مصر قبل الخروج.

يجسد المثال (25) غياب القراءة الاتجاهية، فالعلاقة الزمنية بين استكبار إبليس وكفره ليست تقدمية، لأن الفعل المساعد "كان" يدل على حالة، والحالة تعبر عن سيرورة متجانسة لها سمة الامتداد واحتواء أزمنة الأحداث السابقة. إن الكفر ليس لاحقا على الاستكبار، وإنما متزامن معه. وهذه القراءة الاحتوائية يعبر عنها المثال (26)، حيث يبدأ المقطع السردي بفعل دال على حالة انبهار السلطان بما يحيط به، ثم تخصص المتواليات الحدثية اللاحقة الأحداث الجزئية المجسدة للحالة في شكل مسار استنتاجي تقدمي، فهناك لفت ضوء النهار لنظر السلطان، ثم استغرابه ثم نظره إلى الساعة. وينعدم المسار الاتجاهي في المثال (27) حيث يشير السارد إلى انشغال السفير ورجاله على

امتداد زمني يخصصه الظرف "حتى ظهر اليوم التالي"، أما المشاورات فهي ليست لاحقة لزمن الانشغال بل هي محتواة فيه. وتظهر هذه العلاقة الاحتوائية أو التواقتية بشكل أكثر وضوحا في المثال (28)، فاقتراب الغروب حاصل في زمن وصول إسماعيل إلى الميدان، والزمن لا يتقدم وإنما يتواقت، لأنه دال على اكتمال حاضر *présent perfect*، في حين أن زمن تلقف آذان إسماعيل لنداءات الباعة لا يملك سمة اتجاهية تقدمية، لأنه حاصل بعد وصوله إلى الميدان.

إذا كانت الأمثلة المقدمة أعلاه تمثل متواليات حدثية وزمنية في الماضي، فماذا عن الزمن الحاضر والمستقبل؟ هل يملكان سمات اتجاهية؟ تبين الأمثلة الموالية أن ما ينسحب على الماضي ينسحب كذلك على الحاضر والمستقبل:

29- ها هو ذا اللاعب يضع الكرة، يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه الآن نحو المرمى ويقذف الكرة

30- ماذا يفعل عمر الآن في الحديقة؟ إنه يلعب في المروحة ويسقي الورود ويجري هنا وهناك ويأخذ كرته ويتسلق الشجرة.

31- سيسافر خالد إلى الرباط، سيشتري السيارة، سيلتقي صديقته، سيزور الحديقة.

تنتظم أزمنة الأحداث في المثال (29) وفق مسار تدرجي، تتسلسل فيه الأحداث في ترتيب يراعي تقدم الزمن الإحالي نحو الأمام. ومعلوم أن سياق التعليق على المشهد الرياضي الذي يضطلع به الصحفي، يجعل القراءة التراتبية لأزمنة الأحداث أكثر ورودا. فالتراتبية محكومة بالموقع الذي يحتله ناقل الأحداث، حيث إن المنظور الزمني قائم على الإدراك الحسي (المشاهدة). أما في المثال (30) فيمكن أن نفترض أن نقل الأحداث غير قائم على المشاهدة، فلو افترضنا أن ناقل الأحداث يبني تصوره لأفعال عمر في الحديقة على سلوك اعتيادي يقوم به باستمرار عندما ينزل إلى الحديقة، ستصير الأحداث غير

خاضعة بالضرورة لنظام تسلسلي. وقد تكون الأحداث متسلسلة في سياق آخر يعتمد المشاهدة البصرية، معنى ذلك أن السياق العام ووجهة النظر التي يتخذها السارد تتحكم في طبيعة السمة الاتجاهية للأزمنة. وتنسحب الملاحظة نفسها على المثال (31).

والنتيجة التي نخلص إليها أن الأزمنة في اللغة العربية لا تملك سمات اتجاهية، ونستثني من هذا التعميم الماضي المكتمل. ولا ينطبق ذلك على جميع اللغات، فأزمنة الماضي في الفرنسية تحمل سمات اتجاهية[13] يمكن تأكيدها أو إلغاؤها في السياق، وإلا كيف نفسر جواز الجملة (32) ولحن الجملة (33)؟

32- l'avion atterrit, les voyageurs descendirent
*33- * les voyageurs descendirent, l'avion atterrit*

لاحظ أن تغيير الترتيب الخطي للحدثين في الماضي المركب لا ينتج عنه لحن البنيتين:

34- l'avion a atterri, les voyageurs ont descendu
35- les voyageurs ont descendu, l'avion a atterri

لكن إذا افترضنا أن الأزمنة في اللغة العربية لا تحمل سمات اتجاهية، فكيف يمكن تفسير تقابل البنيات التالية:

36- شرب سقراط السم، مات
37- ❖ مات سقراط، شرب السم
38 - سقطت المزهرية، تكسرت
39- ❖ تكسرت المزهرية، سقطت

يستلزم تفسير التقابل في الجمل أعلاه اعتماد نظرية موشلير حول تراتبية السمات الاتجاهية. يفترض موشلير أن الأزمنة والروابط والسياق والمحتوى التصوري للأفعال عناصر حاملة لسمات اتجاهية، إما قوية أو ضعيفة، وأن هذه

العناصر تدخل في تراتبية ينتج عنها أن السمة القوية تلغي أو تؤكد السمة الاتجاهية الضعيفة، وينسحب ذلك على تفاعل السمات الضعيفة فيما بينها.

وفيما يلي جرد لأهم المكونات الفاعلة في المسار الاتجاهي للزمن في الخطاب وسماتها:

أ- تحمل المعلومات السياقية سمة اتجاهية قوية دالة على مسار تقدمي (إلى الأمام)، أو تراجعي (إلى الخلف).

ب- سمات الزمن الصرفي الاتجاهية ضعيفة.

ج- السمات الاتجاهية للروابط قوية.

د- السمات التصورية للأفعال ضعيفة.

ه- تنشط السمات القوية أو الضعيفة المسار الاتجاهي.

و- يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي معاكس.

ز- يمكن تأكيد سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة ضعيفة ذات مسار اتجاهي مماثل.

ح- يمكن إلغاء سمة اتجاهية ضعيفة بواسطة سمة اتجاهية قوية.

ط- إذا تعارضت سمة اتجاهية ضعيفة في مسارها الاتجاهي مع سمة اتجاهية قوية، ذات مسار معاكس، تكون الغلبة للسمة القوية.

ي- يمكن إلغاء سمة قوية بواسطة سمة اتجاهية قوية.

يتبين من خلال هذا التخصيص، أن السياق والروابط تضطلع بدور فعال في تأكيد سمات الزمن الاتجاهية في الخطاب أو إلغائها، ويسهل استنباط هذا التصور من نظرية موشلير التي يمكن عدها نظرية تداولية للزمن تستند إلى فرضية الإغناء السياقي لتأويلات الأزمنة في الخطاب. فكلفة المعالجة أو الحساب الذهني *calcul mental* للخصائص الاتجاهية للملفوظات الزمنية،

تقتضي نفاذ المؤول إلى مجموعة من المعلومات اللسانية التي ترمزها *Encode*، علاوة عن المعلومات السياقية.

يمثل المثال (40) للخاصية (و):

40- انكسرت المزهرية. كانت قد سقطت

يجسد الماضي المكتمل مسارا اتجاهيا تراجعيا، وبالتالي يلغي إمكانية قراءة متوالية الأحداث قراءة تقدمية. كما يبين لحن الجملة (41):

41- ❖ انكسرت المزهرية ثم كانت قد سقطت

أما الخاصية (ز) فيسهل التمثيل لها من خلال الجملة (42):

42- شرب زيد سما قاتلا، مات

يعبر المحمول المركب "شرب سما، مات" عن علاقة تصورية سببية بغض النظر عن المعلومات الزمنية التي يحملها، وهذه العلاقة السببية تستلزم ترتيبا زمنيا بين حدث شرب السم الذي يسبق تصوريا وزمنيا حدث الموت. ويأتي بعد ذلك الزمن كسمة اتجاهية ضعيفة ليؤكد الترتيب الزمني للمحتوى التصوري للأفعال كسمة زمنية اتجاهية ضعيفة.

وفيما يخص الخاصية (ح) فيمكن التمثيل لها بالجملة (43):

43- مات خالد لأنه شرب سما

حيث ينعكس الترتيب السببي والخطي للحدثين، ويأتي الرابط (لأن) الحامل لسمة اتجاهية زمنية قوية دالة على المسار الاستنتاجي التراجعي لإلغاء سمة الزمن الاتجاهية الضعيفة، الدالة على تقدم مسار الأحداث، ولإلغاء الخاصية الترتيبية التي تستلزمها البنية التصورية للمحمول. وتشكل الجملة (43) نموذجا تمثيليا مناسبا للخاصية (ط).

يمكن تصور وجود تراتبية بين السمات الاتجاهية الضعيفة، وبشكل أخص بين المحتوى التصوري للمحمولات المركبة وسمات الزمن، وهذه التراتبية

لا تطبق في جميع السياقات، حيث يمكن خرقها في سياقات محددة حسب طبيعة العلاقة السببية الرابطة بين المحمولين (سببية رتيبة أو غير رتيبة) *causalité monotone ou non- monotone*.

يجسد المثال (44) هذه الخاصية التراتبية:

44 - ❖ مات خالد. شرب سما

يشرط المحتوى التصوري للمحمول المركب "شرب سما مات" الترتيب الخطي الذي يعكس علاقة سببية وزمنية بين الحدثين، ويمكن أن نفترض أن هذه السمة، وإن كانت ضعيفة إلا أنها أعلى سلميا من سمة الزمن، وبالتالي لا يمكن خرقها، أو إلغاؤها بسمة اتجاهية زمنية ضعيفة. وهو ما يجسده التقابل بين الجملتين (32) و(33) أعلاه، الذي يبين بجلاء كيف أن تعارض سمة اتجاهية تصورية للمحمول مع سمة اتجاهية زمنية للزمن الصرفي يقتضي الاستجابة لشرط السمة الاتجاهية الأعلى في السلمية، وإن كانت السمة ضعيفة. أما التقابل بين (34) و(35)، فلا يشكل طعنا في هذه السلمية، لأن الماضي المركب لا يملك أية سمة اتجاهية مخصصة، وبالتالي لا يدخل في تنافس مع السمة الاتجاهية التصورية للمحمول[14]. وبالتالي نستنتج أن التأويل الاتجاهي للملفوظات يقتضي التأليف بين سمات اتجاهية متعددة المصادر (روابط، أزمنة صرفية، سياق نصي، سياق خارجي)، وترتيبها هرميا، ثم اعتماد هذه الهرمية في الحساب الاستنتاجي الاتجاهي[15]. تعتبر التراتبية عند موشلير نتاج تطبيق مبادئ النظرية الأمثلية *optimality theory* التي أبانت عن نجاعتها في تحليل الظواهر الصوتية في اللغات الطبيعية، في مجال دراسة ظواهر الإحالة الزمنية في الخطاب. فالمعلومات التي تدخل في حساب التأويل الزمني الاتجاهي تنتظم في سلمية شبيهة بالسلميات التي تبنى في التحليل الصواتي الأمثلي، حيث ترتب السمات بحسب القوة أو الضعف أو بحسب الوسم وعدم الوسم. وتتدخل بعد ذلك

مجموعة من المبادئ في انتقاء الخرج السليم. وأهم هذه المبادئ مبدءان عند موشلير:

أ- مبدأ الاقتصاد: قلص المجهود المعرفي في حساب الإحالة الزمنية للملفوظات.

ب- مبدأ الأمثلية: قلص التنافس أو التعارض بين السمات الاتجاهية.

فتراتبية السمات الاتجاهية التي يقترحها موشلير تساعد على تحقيق المبدأ (ب)، وبالتالي تقلص الكلفة المعرفية في الحساب الذهني للعلاقات الزمنية الاتجاهية للملفوظات في الخطاب انسجاما مع ما يقتضيه المبدأ (أ).

يشدد موشلير على تصور مؤداه أن تأويل الأزمنة في الخطاب سيرورة استنتاجية، لأن مؤول الزمن مدعو إلى اتباع مسار تأويلي معقد، يبدأ ببناء تمثيل ذهني لدلالة الزمن الصرفي، نظرا إلى كون الأزمنة الصرفية عبارة عن كيانات حاملة لمعلومات إجرائية *procédural*، توجه صيغة تأويل المحتوى القضوي والتصوري للجمل، وتمنح توجيهات *instructions* أو تعليمات لمؤول الخطاب، تخص خطاطة المسار الزمني الذي ستسقط فيها الأحداث، لكن هذا المسار الاستنتاجي لا يعتمد فيه المؤول على الأزمنة فقط، بل تتظافر في تحديده مكونات أخرى مثل السياق النصي والروابط، وعلاقة الزمن بأزمنة أخرى في المتواليات الحدثية، والمعلومات التي نملكها عن العالم الخارجي. ويستلزم تأويل الأزمنة في الخطاب النفاذ إلى مجموعة من المعطيات التي لا يشكل بالضرورة الزمن الصرفي عنصر ا مركزيا فيها.

كيف يمكن التمثيل للمبدأ (ي)؟ بما أن الروابط والسياق يمثلان في نسق موشلير الكيانات الحاملة للسمات الاتجاهية القوية، ينبغي إذن، البحث عن أمثلة تجسد حضور تنافس سمة السياق وسمة الروابط. ولنأخذ كنموذج المثال (45):

45- ها هو ذا اللاعب يضع الكرة، ثم يقذفها في اتجاه لاعب على يمينه، الذي يتجه نحو المرمى ثم يقذف الكرة نحو الهدف؛ لأنه تلقى تعليمات من المدرب في اللحظة التي تلقف فيها الكرة بأن يسدد الكرة في اتجاه المرمى.

لاحظنا سابقا أن سياق التعليق على مباراة يستلزم تقديم المشاهد في شكل تسلسلي، فالسياق يشرط سمة اتجاهية تقدمية تتوافق مع السمة الاتجاهية للرابط "ثم" كسمة قوية. غير أن الرابط "لأن" يكسر المسار التقدمي للأحداث، ويخلق مسارا معاكسا تراجعيا. يجسد المثال تأكيد سمة اتجاهية قوية (السياق) لسمة اتجاهية قوية (الرابط)، وإلغاء سمة اتجاهية قوية (الرابط لأن) المفعول سمة اتجاهية قوية (السياق). غير أن هذا المثال في اعتقاد موشلير لا يجسد حالة عامة لا تقبل الاستثناء، فمفعول سمات السياق عنده أعلى في السلمية التراتبية من الروابط، حيث يمكن لسمة السياق أن تلغي سمة الرابط. وقد مثلنا في المثال (45) للرابط (ثم) الذي يحمل سمة اتجاهية قوية بخلاف الواو التي تعتبر ضعيفة في الدلالة على الترتيب الزمني للأحداث، فالمتواليات الحدثية التي تستعمل رابط الواو قد تفيد الترتيب وقد لا تفيده، وإدماج الواو في المثال (30) أعلاه لا يلغي القراءة غير الترتيبية للأحداث. بينما يلغي الرابط "ثم" القراءة غير الترتيبية ليشرط النظام الزمني التسلسلي للأحداث.

سنبين فيما يلي من خلال نماذج تمثيلية مستقاة من الخطاب القرآني، مدى تحكم الروابط في توجيه مسار التأويل الاستنتاجي للأحداث في الخطاب. فالرابط باعتباره حاملا لسمات زمنية اتجاهية قوية يلغي السمات الاتجاهية الضعيفة للزمن الصرفي. لنلاحظ المعطيات التالية:

46- "ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر وفجرنا العارض عيونا فالتقى الماء على أمر قد قدر"، سورة القمر آية 11- 12.

47- "قال سلام عليك سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفيا وأعتزلكم وما تدعون من دون الله وأدعو ربي عسى ألا أكون بدعاء ربي شقيا فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله و هبنا له إسحاق ويعقوب وكلا جعلنا نبيا ووهبنا لهم من رحمتنا وجعلنا لهم لسان صدق عليا" سورة مريم آية 47- 50.

48- "قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور نارا قال لأهله امكثوا إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار لعلكم تصطلون فلما أتاها نودي من شاطئ الواد الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين". سورة القصص، آية 28- 30.

49- "واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فاتخذت من دونهم حجابا فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا". سورة مريم آية 16- 18.

تنتظم متوالية الأحداث المثال (46) وفق مسار اتجاهي يراوح بين التقدم إلى الأمام والتواقت أو الاحتواء. فحدث تفجير الأرض عيونا لاحق لحدث فتح أبواب السماء، نظرا إلى وجود فاصل زمني يفصل بين الحدثين. وتتوافق سمة "الواو" الاتجاهية، وإن كانت ضعيفة في الدلالة على الترتيب الزمني كما أشرنا، وسمة الزمن الاتجاهية. أما حدث التقاء الماء فحالة ناتجة لتفجير الأرض عيونا، وهي حالة محتواة في الفاصل الزمني. وهذا التداخل أو بعبارة أدق، التواقت بين الحدثين يجعل سمة الرابط الاتجاهية الدالة على التقدم إلى الأمام غير نشيطة. فالتأويل الاستنتاجي للمسار الزمني للأحداث يراعى فيه هنا معرفتنا بطريقة انتظام الأحداث في العالم الخارجي. ومعنى ذلك، بتعبير موشلير، أن سمة اتجاهية سياقية قوية تهيمن وتلغي سمة الرابط القوية.

وفي المثال (47)، يرد الماضي بعد الرابط "لما" دالا على العودة إلى الخلف؛ أي الماضي المكتمل. والتقدير "لما كان قد اعتزلهم". فحدث الاعتزال يرد ذكره في بداية الآية وتتم العودة إليه. ومعنى ذلك أن الرابط يحمل سمة اتجاهية دالة على مسار تراجعي، وبالتالي يلغي سمة الماضي الصرفية الدالة على مسار اتجاهي تقدمي. وتسمح هذه العودة بذكر أحداث لاحقة لحدث الاعتزال مرتبة تسلسليا وفق مسار اتجاهي تقدمي (وهبنا له إسحاق ويعقوب، ثم جعلنا بعد ذلك كلا نبيا...)، وحينئذ يؤول الماضي الصرفي بسمة اتجاهية تقدمية، خلافا للماضي الذي يرد بعد "لما"[16].

وتنسحب القراءة الزمنية نفسها على المثال (48)، فقضاء موسى الأجل تمت الإشارة إليه دون ذكر تفاصيل الأحداث التي تضمنها، وتمت العودة إليه مع استعمال الرابط "لما" الذي أفاد العودة إلى الخلف. وذكر بعده حدث متسلسل انتظم في مسار اتجاهي تقدمي (آنس نارا)، وتمت العودة إلى الخلف من جديد باستعمال الرابط "لما" في نهاية الآية، لإدراج حدث لاحق، ويتعلق الأمر بنداء الله لموسى وحديثه معه.

أما المثال (49)، فيجسد استعمال الرابط "إذ" ذا الإحالة العهدية الذهنية[17]، الذي يبئر فاصلا زمنيا معروفا في ذهن المستمع أو القارئ، مذكورا في سياقات سابقة، وغير وارد في السياق النصي المباشر، أي الآيات التي تسبق مباشرة الآيات 28 و29 و30. وتشبه الإحالة الزمنية هنا، إحالة أداة التعريف في الأسماء التي قد تراوح بين الإحالة العائدية والإحالة العهدية الذهنية. يشترط الرابط "إذ" إذن، مسارا استنتاجيا دالا على التراجع، وتختلف علاقة الأحداث اللاحقة للرابط، عن العلاقة التي ينسجها الرابط "لما". فالعلاقة هنا بين الانتباذ ومتوالية الأحداث (اتخاذ المكان حجابا وإرسال الملاك) علاقة احتواء؛ أي أن هذه الأحداث كلها متضمنة في حدث انتباذ مريم للمكان، فالأحداث

تقع على امتداد الفاصل الزمني لوجود مريم بالمكان الشرقي، وبتعبير لاسكريد وأشير[18]، تستلزم "إذ" علاقتين زمنيتين خطابيتين: التأطير أو الاحتواء (*élaboration*) والسرد التقدمي. تمثل الخطاطة التالية للعلاقتين الزمنيتين في المثال المشار إليه:

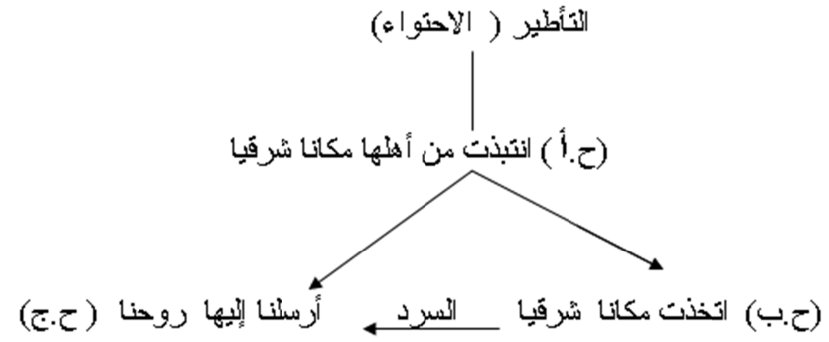

تنتظم العلاقة بين الحدث (ب) و(ج) وفق مسار تقدمي. ويشرف على هذا المسار حدث مؤطر يحتوي الحدثين وهو الحدث (ح أ). هذه العلاقة التأطيرية لا يستلزمها الرابط (لما)،

فالأحداث التي ترتب بعده خطيا، تنتظم في مسار اتجاهي تقدمي، كما تبين الخطاطة التالية:

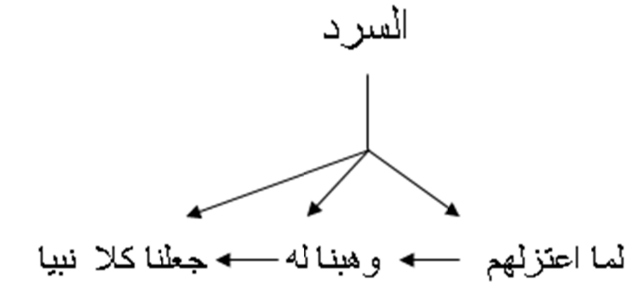

يسهل تفسير علاقة الاحتواء في إطار علاقة الكل بالجزء *part - whole relation*، فالحدث المؤطّر يشكل بنية حدثية كلية تتضمن أحداثا تجسد أجزاءه الفرعية[19]. وهذه العلاقة لا يمكن لمؤول الخطاب أن يبنيها، إلا ضمن مسار استنتاجي يفترض من خلاله وجود فاصل زمني ممتد وغير محدود يتضمن فواصل زمنية متتابعة، مما دفع موشلير إلى إضافة سمة المحدودية واللامحدودية ضمن نسقه السماتي[20]. وتمكننا هذه السمة الإضافية من فهم سلوك "حتى" في اللغة العربية. لنلاحظ التقابل بين الجملتين (50) و(51):

50 - سرت حتى بلغت قمة الجبل

51- أسير حتى أبلغ قمة الجبل

يحمل الرابط "حتى" سمة اتجاهية تقدمية، لذلك فحدث البلوغ يغلق الحدث ويجعله محدودا، لأن الرابط يحمل سمة جهية دالة على المسار الهدف الذي يشكل نقطة تأوج *telecity* الحدث السابق، فمع نهاية المسير يبدأ وينتهي في نقطة زمنية واحدة حدث البلوغ، باعتباره دالا على جهة الإتمام. وبالتالي فالبلوغ فاصل زمني متماد *cœxtensive* مع حدث السير. وفي إطار نظام العلاقات بين الأحداث يمكن أن نضيف سمة أخرى، وهي سمة التماد التي تمثل بعدا آخر في نظام أبعاد البنية الزمنية للأحداث. الفرق بين الجملة (50) و(51) يتجلى في التقابل بين سمة المحدودية واللامحدودية، فالمسار الهدف في (51) لم يتم بلوغه، وتستعمل اللغة العربية الزمن الحاضر في هذا السياق للتمييز بين المحدودية واللامحدودية، باعتبار أن الحاضر دال على جهة اللاتمام. والملاحظ أن الرابط لا يدل على سمة اتجاهية تقدمية إلا إذا دلت الأحداث على سمة المحدودية، أما إذا أفادت اللامحدودية، فالرابط تصير سمته الاتجاهية التقدمية محايدة، لأن الحدث الثاني (البلوغ) في متوالية الأحداث لم يتحقق بعد، وبالتالي فهو ليس لاحقا بالنسبة إلى الحدث الأول. وهناك ملاحظة دالة يمكن إبداؤها بشان المثال

(50)، فسمة الرابط الاتجاهية قوية، وبالتالي لا تقبل ظهور سمة زمنية دالة على مسار مختلف، ونعني به المسار الاتجاهي التراجعي الذي يجسده الماضي المكتمل. لاحظ لحن الجملة (52):

52- ❖ سرت حتى كنت بلغت قمة الجبل

لقد حاولنا أن نبين الدور التي تلعبه فرضية تراتبية السمات الاتجاهية في تفسير مجموعة من المعطيات المرتبطة بنظام الأزمنة والأحداث في الخطاب. لكن هذه الفرضية لا تشكل سوى تصور ضمن مجموعة من فرضيات العمل التي يتبناها موشلير. ولا يمكن فهمها إلا ضمن نسق نظري ينبني على تصورات أساسية للإطار التداولي المعرفي *la pragmatique cognitive*، الذي تشتغل ضمنه مجموعة "مختبر الإحالة الزمنية"، بجامعة جونيف. وفيما يلي سأقدم أهم التصورات المؤسسة لهذا الإطار:

أ – يعتبر موشلير أن الأنظمة اللغوية مؤسسة على عنصرين مركزيين[21]، يساهمان بشكل فعال في تشكيل تمثلاتنا المعرفية للعالم: مقولات ذات محتوى تصوري، تجسدها المقولات المعجمية الجوهرية كالأسماء والأفعال والصفات. نستطيع بواسطة الأسماء بناء تمثلات ذهنية لموضوعات العالم الخارجي، وتجسد عنده السمات الدلالية أساس المعلومات التصورية التي ينفذ إليها الذهن، لصياغة معان لهذه الكيانات. أما الأفعال فتمثل المقولات التصورية للأحداث، ككيانات تملك بدورها نسقا من السمات الجهية (الإنجاز والنشاط والإتمام والحالة)، التي تساعد الذهن على تمثيل الأحداث ككيانات لها ورود في العالم الخارجي.

أما النوع الثاني من المقولات فذو محتوى إجرائي *procedural*، لا يحمل محتوى تصوريا محددا، وإنما يسهل السيرورات التمثيلية التي ينجزها الذهن، أثناء بناء تأويل للعبارات. ويمثل هذا النمط الإجرائي الروابط والزمن والضمائر

وبعض الظروف. فالروابط مثلا تسمح بقرن بنيتين محدِّدة حسب السياق نوع التأويل الدلالي الذي يمكن إسناده لكيانات تصورية، تبقى في غياب الرابط ملتبسة. تخلق الروابط نظاما من العلاقات (الاستنتاج، السببية، الوصل، الاستدراك، التعارض) يصعب بناؤها بواسطة المقولات التصورية، فالمحتوى التصوري لمتوالية من الأفعال في عبارة ما، لا يكشف عن نمط المسار الاتجاهي، ولا يمكن أن يكشف عن النظام الزمني الإحالي الممكن. وهذه المعلومات يبني بواسطتها الذهن التمثيلات المعرفية للجمل، وبشكل أخص ما يصطلح عليه موشلير بالصورة القضوية التامة للملفوظ. ولنأخذ كمثال جملة مجردة من الزمن، مثل "جري محمد". فلكي يحول الذهن المحتوى التصوري للجملة، المتشكل من مقولة تصورية حدثية "جري"، ومقولة تصورية دالة على ذات "محمد"، إلى محتوى قضوي تام، ينبغي أن ينفذ إلى معلومات تخص زمن الحدث: هل له ورود في الحاضر؟ أم مسقط في فاصل زمني ماضي؟ أم يدل على استمرار وعادة؟ أم يدل على حدث سيحصل في فاصل لاحق؟ وبالتالي يحاول موشلير أن يبني التمييز بين المقولات التصورية والإجرائية على أساس معرفي *cognitif*[22] وما يميز هذين النمطين من المقولات، أن المقولات الإجرائية لا تملك محتوى دلاليا تابثا، فالخصائص الدلالية للزمن والروابط حساسة للسياق. وفي هذا الإطار يبين موشلير فشل النظريات الدلالية التي حاولت صياغة سمات دلالية مخصصة للزمن في اللغة الفرنسية، فالماضي المستمر *Imparfait* لا يملك خصائص دلالية مشتركة بين جميع استعمالاته. ويتمثل الإشكال الذي يواجه المقاربات الدلالية في محاولة بناء مداخل معجمية دلالية للزمن، بشكل مماثل للمداخل التي تبنى للمقولات التصورية، غير آبهة للفرق بين نمطين من المقولات، لا ينتميان إلى صنف واحد ذي خصائص متجانسة[23].

ب- يتبنى موشلير نظرية الملائمة *pertinence* لدى ويلسون ودان سبربر *wilson and Dan sperber*، المندرجة ضمن إطار نظري يعرف بالتداوليات المعرفية التي تنطلق من تصور فودور *fodor* حول آليات معالجة الذهن للمعلومات اللسانية[24] في قوالب معرفية منفصلة. فبالنسبة لسبربر تستقبل قوالب الإدراك الحسية (السمعية والبصرية) المثيرات اللغوية اللفظية فتحولها إلى معلومات قابلة للمعالجة من لدن النسق اللساني. وهذه الصورة يعالجها النسق اللغوي المتخصص، ليحولها إلى صورة منطقية أي صورة دلالية جزئية، كمتوالية مبنينة من المفاهيم. وبعد ذلك تنقل هذه الصورة الدلالية الجزئية إلى النسق المركزي في الذهن الذي يقوم باستنتاجات واستنباطات، مستعملا آليات معرفية متعددة مثل التعميم والمقارنة والاستنباط، وبالتالي ينفذ إلى قوالب لسانية متعددة، وإلى الذاكرة قريبة المدى وبعيدة المدى، والمعلومات السياقية، لبناء الصورة القضوية التامة للملفوظ، حيث يتم إسناد كل أشكال الإحالات، مثل الإحالات الزمنية أو الاستلزامات المنطقية أو السياقية وأشكال فك الالتباس. وتمثل الصورة القضوية التامة البنية الأكثر استجابة لمبدأ الورود، لأنها تتناسب مع مقصدية المتكلم.

الافتراض الذي ينطلق منه موشلير[25] بصدد المقولات الإجرائية، كمقولات محددة دلاليا داخل السياق، هو نفس التصور الذي يدعو إليه سبربر، عندما يتصور معجم اللغة كجهاز مكون من مقولات ذات دلالة محددة تحديدا أدنى *underspecified*، حيث تحدد داخل سياقات استعمالها. فمؤول الملفوظات مدعو للقيام باستنتاجات، مستعملا معلومات سياقية يستقيها من المحيط المعرفي *environnement cognitif*، لانتقاء المعلومات الأكثر ملائمة لتأويل الملفوظ. ما دام التواصل اللغوي قائما على بعدين مترابطين: البعد القصدي والبعد الاستنتاجي *ostensive- inferentielle*. يدعو المتكلم المخاطب للتعرف على

مقاصد مضمرة في كلامه، مستعملا كل المعلومات اللسانية والسياقية التي يوفرها لبناء استنتاجات ملائمة للتعرف على مقاصده. والاستنتاجات الملائمة عند سبربر تستجيب لمبدأ الأمثلية *pertinence optimale*، وذلك عندما تحقق شرطين أساسيين: الشرط الأول يسمى بالأثر السياقي *effet contextuel*، والشرط الثاني يصطلح عليه بكلفة المعالجة *coût de traitement*. فكلما أنتج الملفوظ أثرا سياقيا عاليا كان أكثر ملائمة، حيث يوفر للمؤول كل المعلومات التي يحتاجها لإسناد تأويل ملائم للعبارة متوافق مع مقاصد المتكلم. أما كلفة المعالجة، فتقترن بالمدى الزمني المطلوب لبناء تمثيل ذهني ملائم للملفوظ. وترتبط كلفة المعالجة أيضا، بطبيعة الموارد اللغوية والسياقية التي يوفرها المتكلم للمخاطب لبلوغ التأويل المقصود والملائم للعبارة[26] في مدى زمني قد يطول أو يقصر.

ج- يتأسس النسق الافتراضي لموشلير على مبدأ أساسي. مفاده أن التمثيلات الذهنية للمنحى الاتجاهي للأزمنة في الخطاب، قائمة على مبدأ الورود *principe de pertinence*. فالمسار التأويلي للزمن عبارة عن مسار استنتاجي ينفذ عبره المؤول إلى معلومات المحيط المعرفي التي يوفرها المحيط اللساني المباشر (الزمن الصرفي والروابط)، والمحيط السياقي، وهذه المعلومات خاضعة لسلمية تراتبية للسمات، تجعل التأويل موجها نحو القراءة الزمنية الأمثل والأكثر ورودا للزمن في الخطاب.

يمتلك نموذج موشلير كفاية وصفية وتفسيرية للخصائص الاتجاهية للأزمنة في الخطاب. كفاية مبنية على فرضيات ومبادئ الأنموذج المعرفي *Le paradigme cognitif*، الذي ما فتئ يشكل مركز جذب لمجموعة من المقاربات اللسانية المعاصرة، فالمعرفة التي ينتجها الباحث في مجال الزمن، لا يمكن أن تكون مفصولة عن الإواليات التمثيلية الذهنية، أي معرفة مسارات

الإدراك و التمثيل المعرفيين التي يستعملها المؤول أثناء بناء تأويلات ملائمة للزمن في مختلف استعمالاته. ومعنى ذلك أن البحث اللساني لا ينبغي أن يظل مكتفيا بصياغة تعميمات ومبادئ وصفية أو تفسيرية دالة حول سلوك الزمن في الخطاب، وإنما يجب أن يربط التعميمات والأوصاف بمبادئ معرفية دالة.

وبالرغم من القيمة النظرية والتجريبية للتحليل الذي يقترحه موشلير. إلا أنه لا يربط الخصائص الاتجاهية للروابط والأفعال والأزمنة في الخطاب، بأنواع الخطابات وبعبارة أخرى، هل تفرز أشكال الخطاب (الخطاب السردي والوصفي والإخباري والحجاجي) خصائص اتجاهية متجانسة؟ هذه الثغرة في نسق موشلير ستعمل كارلوتا سميت *carlotasmith* على سدها.

تنطلق سميت من فكرة مؤداها أن الزمن يؤول بأشكال مختلفة في الخطابات. وتقترح لضبط هذا التنوع الانطلاق من عنصرين[27] يوجهان الدلالة الزمنية:

أ- تحديد طبيعة الكيانات *entities* المهيمنة في النمط الخطابي. وتصنفها إلى مجموعة من الكيانات الفاعلة في مسار تأويل الزمن مثل: الحدث والحالة والأحداث المتدرجة *ongoing évents* والكيانات المجردة غير الموضعة زمنيا.

ب- إدراج مبدأ التقدم *Advancement*. ويمكن هذا المبدأ عند سميت من رصد دينامية الأحداث في النصوص، حيث تتطور الأحداث من خلال مسار تدرجي، ينقلنا من وضعية إلى وضعية، وهذا التدرج بمكن وصفه زمنيا بتقدم الأزمنة الإحالية في النص، بموجب علاقة السبق والولاء التي تنسجها فيما بينها.

تقترح سميت خمسة أنماط خطابية: الخطاب السردي والخطاب الوصفي والخطاب الإخباري والخطاب الحجاجي والخطاب التعليقي. ويتفرد كل نمط خطابي بكيانات محددة، فالأحداث والحالات تهيمن في النمط السردي

والإخباري والتعليقي. بينما تهيمن الحالات والأحداث المتدرجة في النمط الوصفي. أما الخطاب الحجاجي فيعتمد الكيانات المجردة اللازمنية موضوعات أفعال الظن والاعتقاد وأفعال الرجاء والتمني ومختلف الأفعال الموجهية الحكمية والمعرفية والذاتية التي تدمج كيانات لازمنية تابعة للزمن الدامج، ولا تعبر عن علاقة زمنية مستقلة يمكن أن توجه مسار أزمنة الأحداث في الخط الزمنية.

يشتغل مبدأ التقدم[28] بأشكال متنوعة، بحسب النمط الخطابي الذي يمثله النص. ففي الخطاب السردي يتقدم الزمن الإحالي للأحداث، حيث تتلو أزمنة الإحالة بعضها البعض في مسار تدرجي دينامي، باستثناء أفعال الحالة التي تشترط إدماج الحدث في الزمن الإحالي السابق. وبالتالي تمثل للعلاقة الاحتوائية العائدية. أما في خطاب الوصف، فالزمن لا يتقدم، فضلا عن اتسامه بطابع العائدية حيث تتقاسم كل الجمل الوصفية نفس الزمن الإحالي. والتقدم في الخطاب الوصفي بالنسبة لسميت ذو طبيعة مكانية، مرتبط بالانتقال من مشهد وصفي إلى آخر.

وفي الخطاب الإخباري، مثل الخطاب الصحفي، لا تنتظم الأحداث في مسار اتجاهي، يضبط العلاقة بين أزمنتها الإحالية، وإنما يقترن كل حدث بزمن التلفظ. فأزمنة الخطاب الإخباري إشارية *deictic*، مرتبطة بالمنظور الزمني للمتلفظ. ولا تشكل الأزمنة الإحالية مركز المنظور الترتيبي للأحداث[29].

وسنكتفي فيما يلي بتقديم نموذجين تمثيليين لتصور سميت، يمثل النموذج الأول الخطاب الوصفي، ويمثل الثاني النموذج الإخباري، وفيها يخص الخطاب السردي، نعتبر أن كل الأمثلة المقدمة في هذا المبحث نماذج تمثيلية مناسبة لهذا النمط الخطابي.

53- "الغرسة الكبيرة تفضي بنا إلى السطح فنطل منه على الساحة البهيجة المزدانة أطرافها بأغراس الكرم الخضراء مدعومة بقوائم خشبية وقد

جلس تحتها البائعون مساء يفترشون حصرا ويشربون الشاي... كما كنا نعاين من خلال المرتفع الأسطح القريبة والبعيدة فتبدو لنا الدنيا غابة من الأسوار والنوافذ... تقهر صبانا... وها هي درجات سطح الغرسة الكبيرة تقبع الآن خاملة وراء شباك حديدي "محمد أنقار"، رواية المصري، سلسلة روايات الزمن، عدد 09، ص74.

54- "شهدت ساحات العاصمة الأوكرانية السبت مظاهرات احتشد فيها آلاف الأشخاص من مؤيدي دعوة الرئيس الأوكراني فيكتور يوتشينكو حل البرلمان.... مما قد يفضي إلى أزمة دستورية جديدة. فيوتشنكو الموالي للغرب وواشنطن يتهم ياكوفيتش بتوسيع الائتلاف... وإذا حصل ائتلاف ياكوفيتش... سيكون بمقدوره إدخال تعديلات على الدستور... لكن ياكوفيتش نفى هذه الاتهامات... ولم تكن تلك الهزات الوحيدة ليوتشينكو... فقد أخفق في تحقيق وعوده" جريدة الاتحاد الاشتراكي، 7- 8 أبريل 2007.

يتضمن النص الوصفي في المثال (53) انتقالا مشهديا من الغرسة الكبيرة إلى السطح، تتخلل المشهد الوصفي للسطح سلسلة من الحالات والأفعال، التي تبدو دالة على أحداث، إلا أن أزمنتها الإحالية لا ترتبط بأي زمن إحالي سابق في الخطاب، مثل جلوس الباعة وافتراش الحصير، فهي عبارة عن أحداث محكومة بالمنظور الوصفي للسارد، تتقاسم زمن إحالي واحد وهو زمن المشاهدة. والمقارنة التي يجريها السارد بين مشهد الغرسة الكبيرة في الماضي والحاضر، لا تنقل السرد إلى الأمام. والدليل أن السارد يستعمل أفعالا دالة على حالة مستمرة (تقبع... خاملة). يحتوي النص إذن زمنين إحاليين مقترنين بانتقال الواصف من مقارنة بين مشهد الساحة في الماضي ومشهدها في الحاضر. وكل أزمنة الأفعال المتضمنة في المشهدين ساكنة وتابعة للزمن الإحالي لمنظور السارد.

يمثل المثال (54) للخطاب الإخباري، حيث ترتبط الأحداث بزمن التلفظ. ولا تتوالى في خط زمني ثابت تتموضع فيه الأزمنة الإحالية للأحداث في مسار تسلسلي، فكل حدث يقدمه الصحفي يقترن بمنظور زمني إشاري. والأزمنة الإحالية للأحداث منفصلة عن بعضها البعض، وكل حدث يقدم، يسقط خطاطته الزمنية بشكل مستقل عن الحدث السابق واللاحق.

يبدأ الصحفي نصه بحدث تأطيري عام مموضع في فاصل زمني قبل زمن التلفظ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى حدث مموضع في المستقبل (قد يفضي...)، وآخر مموضع في الحاضر (يتهم). ثم يشير الصحفي إلى حصول نفي من لدن ياكوفيتش للاتهامات. فينتقل إلى الإشارة إلى إخفاقات يوتشينكو في فاصل زمني سابق على زمن المظاهرات والاتهامات الموجهة ليوتشينكو. لكن هذا السبق لا يمكن تحديده في خط زمني واضح، لأن الأحداث تقدم وفق نظام زمني مغاير للنظام الزمني في الخطاب السردي.

وحاصل القول إن بناء نحو زمني للخطاب، يقتضي إدراج نسق من السمات الاتجاهية لرصد مختلف العلاقات الزمنية التي تنسجها الأزمنة والأحداث في الخطاب. فالمحتوى التعبيري للأزمنة لا ينحصر في البعد الإحالي، وإنما هناك أبعاد أخرى، تستلزم صياغة نماذج واصفة مزودة بسمات اتجاهية، تتفاعل مع الخصائص الاتجاهية للروابط والسياق والأفعال.

ومن الافتراضات الدالة في إطار المقاربة التي تبنيناها، أن دراسة الخصائص الاتجاهية للزمن في اللغات الطبيعية، لا تستلزم بناء نحوين زمنيين منفصلين: نحو زمني للجملة، ونحو زمني للخطاب. لأن سيرورة تأويل الزمن في اللغات الطبيعية لا تستدعي استعمال ميكانزمات تمثيلية ذهنية منفصلة، فثمة مسار تأويلي واحد يقتضي النفاذ إلى المعطيات الإحالية والاتجاهية في آن واحد. يتبنى هذه المعالجة كل من موشليروكارلوتا سميت، حيث يتم تزويد التمثيل

التركيبي التوليدي للجمل في اللغات الطبيعية بالسمات اللازمة لاشتقاق المسار الاستنتاجي الاتجاهي للأزمنة. وتسلك سميث نفس المنحى عندما تعتبر أن التمثيل التركيبي للزمن ينبغي أن يراعي نمط الخطاب الذي تمثله متوالية الجمل. فالسيرورة الحسابية *computational processus* للزمن في التركيب عند سميث، تأخذ بعين الاعتبار نظاما سماتيا معقدا، يتألف من مكونات الزمن الإحالي (زمن التلفظ وزمن الإحالة وزمن الحدث). ومن نمط الخطاب المتحكم في متوالية الأحداث والأزمنة، و تتكفل قواعد الربط باشتقاق مختلف العلاقات الزمنية بين أزمنة الخطاب.

من بين المزايا التجريبية للمقاربة التداولية المعرفية التي تحتاج إلى تخصيص مقاربات تحليلية معالجة إشكال حشوية الأزمنة والتباسها في اللغات الطبيعية. فالمقاربة النسقية للزمن تفترض أن كل زمن صرفي يتوافق مع دلالة زمنية محددة، وبالتالي تبرز الأزمنة تعارضات زمنية ناتجة عن التخصيص الدلالي المسند لكل زمن على حدة. ويصعب الاحتفاظ بهذا التصور التعارضي والنسقي للزمن، حينما نستقرئ سلوك الزمن في الخطاب. فالزمن يلتبس دلاليا في السياق، ولا يتوافق بالضرورة مع محتوى دلالي واحد، والأزمنة تترادف في محتواها الإحالي أو الدلالي. وإن كان هذا الترادف ليس تاما بالنظر إلى لخصائص المنظورية الذاتية[30] التي تتحكم في توجيه دلالة الزمن في السياق. كما يخضع الزمن لإغناءات سياقية *enrichissements contextuels*، تجعل محتواه السياقي الجديد غير متوافق مع مدلوله الأصلي. وتقبل خاصية الالتباس وما يتفرع عنها من خصائص، التعميم على الزمن في جميع اللغات الطبيعية، مما يستوجب توفير نموذج وصفي وتفسيري لرصد ظاهرة حشوية والتباس الأزمنة في اللغات الطبيعية.

الهوامش:

(1) – لمزيد من التعمق حول فرضيات وأوليات هذه المنظورات الأربعة ينظر:
الملاخ امحمد، 2009، الزمن في اللغة العربية: بنياته التركيبية والدلالية، ص ص85 – 18

(2) للمزيد من التوسع ينظر:
Kasia M Jaszcolt and Louis de Saussure, 2013, Time, language, cognition and reality, oxford university press, pp1-2

(3)– تعتبر العلاقة بين النص والخطاب من الثنائيات الملغزة، والتي أسالت مداد أبحاث ودراسات عديدة في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ولا يبدو أن هناك تصورا موحدا ومتجانسا في الأدبيات لما يمكن أن يشكل ماهية محددة الملامح للنص والخطاب، ما نعثر عليه هو جرد لمجموعة من الخصائص والسمات المحددة لنصية النص أو خطابية الخطاب، بعض هذه السمات مشتركة في تحديدهما والسمات التي تبدو فارقة بين النص والخطابات موضوع نقاش وتشكيك في مجموعة من الأعمال.

(4)– انظر: المتوكل، 2001، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص11.

(5)– يضم مختبر الإحالة الزمنية بجامعة جنيف عددا من الباحثين أمثال: جاك موشلير وآن ريبول، وسيتويل ولوي دوسوسير، وباحثين آخرين. وسيرد لاحقا الإحالة على بعض أعمالهم.

(6)-*Jacques Moscheler, 2000, inférences directionnelles, représentations- mentales et subjectivité, in cahiers de linguistique française, N° 22 , pp 57- 100*

(7)– ينظر:
Cathy Berthouzoz, 2000, Le Modèle directionnel d'interprétation du discours, cahiers de linguistique française N° 22 /2000/ p117.

(8)–اقترح موشلير فرضية راجعها في أعماله اللاحقة –كما سنبين لاحقا–مؤداها أن الأزمنة تحمل سمات اتجاهية.

(9)- *Carlota, smith, 2000, Aspectual entities and tense in discourse p 12 Draft.*
10- Ibid, p12
11 - *Ibid, p18- 19*

(12)– ينظر:
- *Moscheller, 2000, le model des inférences directionnelles, p60*

(13)- أوضح لوي دوسوسير أن الماضي البسيط في اللغة الفرنسية قد يحمل في سياقات متعددة سمات تتعارض مع سمته الاتجاهية غير الموسومة (التقدم إلى الأمام)، ويقترح تفسيرا لهذا التعارض في إطار نظرية موشلير حول تراتبية سمات المكونات المحددة للمسار الاتجاهي، فالزمن يحمل سمة اتجاهية ضعيفة يمكن إلغاؤها في سياق سمة اتجاهية قوية مختلفة للمسار الاتجاهي الذي ترسمه سمة الزمن الاتجاهية.

(14)- ينظر:

-Moescheler , j, 2000 , inférence directionnelle et autres objets temporels , p174, université de Genève

(15)- Moescheler, j, 2000 ,le modèle des inférences directionnelles, cahiers de linguistique française, n° 22 , pp72- 73[1]

(16)- يدل عدم ظهور الرابط "كان" في بنية "لما فعل" داخل السياق، أن الماضي الصرفي في اللغة العربية، يقبل التأويلات الزمنية الثلاثة التي تدل عليها أزمنة الماضي في اللغة الفرنسية والإنجليزية؛ أي: الحاضر المكتمل والماضي المكتمل والماضي، وأن سمات السياق والروابط تشرط طبيعة التأويل الزمني المناسب لصورة "فعل" في اللغة العربية.

(17) نستثمر التمييز بين سمة العهدية الذهنية وسمة العودة إلى الخلف العائدية، الوارد في عمل التوكاني:

- التوكاني، 2001، خصائص الأفعال الجهية والزمنية في اللغة العربية، ص294.

علما بأننا نختلف مع التوكاني في طبيعة النموذج الذي نتبناه لتفسير العلاقات الزمنية في الخطاب، حيث تعتمد التوكاني نموذج تير مولن، بينما نعتمد في عملنا نموذج موشلير، لكونه يتيح إمكانية تفسير العلاقات الزمنية بموجب نسق من السمات الاتجاهية فاتحا إمكانية رصد مجموعة من المعطيات وفحص. وهو ما لا يستطيع نموذج تير مولن رصده.

(18)- ينظر:

Moeschler, 1999, Economy and pragmatic optimality, pp 21- 22.

حيث وردت الإشارة إلى العلاقتين الخطابيتين التأطير والسرد في نظرية لاسكاريد وأشير Lascarides and Asher، التي شكلت منطلقا بالنسبة إلى موشلير لإغناء نسق السمات الاتجاهية بسمة إضافية، يتعلق الأمر بسمة "الاحتواء" inclusion .. ويقترح موشلير إغناء النظرية التركيبية للزمن، بإضافة السمات الاتجاهية في التمثيل التركيبي للزمن، الذي يستعمل التشجير على النمط التوليدي، حيث ترد الأفعال والزمن والرابط مزودة بسمات اتجاهية، يتم إخضاعها لحساب calcul

المسار الاتجاهي للملفوظات، استنادا لهرمية السمات التي تصفي البنيات الزمنية اللاحنة، أو تسند تأويلات زمنية سليمة إلى البنيات التي تحترم تراتبية السمات. ويعتقد موشلير أن النظرية التداولية للزمن تمكن من إغناء الأنساق النظرية التركيبية المقترحة للزمن، التي تعتبر في نظره غير كافية لمعالجة سلوك الزمن في الخطاب.

ibid, pp15- 17.

(19)- Ibid, p21

(20) - Moeschler , ibid, pp21- 22.

(21) - Moeschler, 2000, inferences directionnelles et autre objetstemporel, pp7- 16

(22) - Ibid, p11

(23)- لا يعارض موشلير إمكانية صياغة خطاطة دلالية عامة لسمات الأزمنة كمقولات إجرائية، غير أن هذه الخطاطة، ينبغي أن تخصص خاصية دلالية عامة تتكرر في جميع سياقات استعمال الأزمنة، وستشكل هذه الخطاطة المحتوى التصوري للزمن. ولا تطعن هذه الإمكانية في التمييز الذي يقيمه بين المقولات التصورية والإجرائية، على اعتبار أن الزمن قد يحمل تصورية ضعيفة وسمة إجرائية قوية.

ينظر:

- Moeschler, 2002, connecteurs, en codage conceptuel et encodage procédural, p10, université de Genève

(24)- ينظر:

- غاليم محمد، 2007، نفسه، ص ص21-27.

بشأن المقاربة القالبية وفرضياتها الكبرى.

(25) - kangethe , F..I 2002, lecture pragmatique des morphèmes temporels du swahili, thèse de doctorat, université de Genève, p10

(26) - Ibid, pp10- 12.

(27) - Smith, s, carlota,2000, the Domain of Tense, pp7- 10

(28) - Smith, s, carlota,2001, discourse modes: Aspectual entities and tense interpretation, cahiers de grammaire /26, 2001, pp185- 200.

(29)- تقترح سميث إدماج نظرية تأويل الزمن في الخطاب، في النماذج التركيبية، مفترضة إمكانية إغناء التحليل التوليدي للجمل بنسق من السمات الإضافية، وعلى رأسها المكونات الثلاثة المشكلة لبنية الزمن في اللغات الطبيعية، أي زمن الحدث وزمن الإحالة وزمن التلفظ، التي ينبغي توزيعها على المركبات الثلاثة التي تساهم في حساب الإحالة الزمنية، أي المركب الفعلي الذي

ينبغي أن يتضمن زمن الحدث، والرأس الجهي المتضمن لزمن الإحالة، ثم الرأس الزمني الأعلى المتضمن لزمن التلفظ، والذي تصعد سمته إلى المصدري. وكل رأس زمني/جهي يفحص السمة الزمنية الموافقة له في علاقته بسمة زمنية محددة، فزمن الحدث يفحص سمته بالنظر لزمن الإحالة. وتقترح إغناء هذا النسق بقواعد ربط *linking*.

وفي الخطاب السردي تسند للأزمنة الإحالية المتتالية أرقام ورموز دالة على السبق أو الولاء أو التضمن. *Smith, 2000, p25* - ينظر:

(30) – المنظور الزمني في نظام الدلالة الزمنية محكوم بوجهة نظر المتكلم. ويتعارض هذا الموقف مع ما استقر في التعريفات المعيارية للزمن والجهة النحويتين، حيث تقترن هذه الأخيرة بنظرة المتكلم للحدث من حيث هو تام أو غير تام. ويعرف الزمن كما لو كانت إحالته موضوعية تقوم على موضعة زمن الحدث بالنظر لزمن التلفظ. لكن بما أن الزمن إشاري، والإشارة *Deixis* متمركزة حول المتكلم أو الذات المتلفظة، فمن الطبيعي أن يكون نظام الإحالة الزمنية مبنيا على إحالة ممركزة حول المتكلم ومنظوره. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن قيم الأزمنة تختار دائما زمن التلفظ كنقطة إحالية. ونروم في هذا السياق التأكيد على أن التأويل الزمني في مستوى من مستويات التحليل المنطقي عبارة عن زوج متشكل من زمن وعالم ممكن، متبنين الطروحات المنطقية المشار إليها في محور المقاربة المنطقية ممثلة في مقاربات أوجيهار وشلانكر للزمن. ومن فضائل هذا التمثيل المزدوج للزمن (زمن وعالم ممكن)، أنه يسمح ضمنيا بإدراج فكرة المحور الزمني الذاتي *subjective axe time* في نسق التمثيل. ولنأخذ كنموذج لتداخل منظورين زمنيين في جملة واحدة المثال التالي، وهو مقتبس من النص القرآني: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه. يشكل الفعل الأول مثالا للإحالة الزمنية الموجهة ذاتيا. إن المقاصد الموجهية حاضرة في تأويل الدلالة الزمنية هنا. فالمعنى يتجه نحو تأكيد الحدث وتثبيت وقوعه. وفكرة العوالم الممكنة تقتضي بأن الحدث تم في عالم المتكلم الممكن. وهناك تقابل بين عالمين زمنين: عالم المتكلم الزمني الذي ينظر للحدث على أنه متموقع في الماضي، ويصوغ المتكلم في عالمه الممكن محورا زمنيا مموضعا الأحداث فيه حسب نظام زمني يخضع لتخصيص زمني سبقي. وهناك عالم ممكن ثان يمثله الفعل "فلا تستعجلوه". ويشخص هذا الفعل انتقالا في المنظور الزمني الذاتي للمتكلم من عالمه إلى عالم يكون زمن التلفظ فيه –الآن–محور إرساء الإحالة الزمنية. ويسمح مفهوم العوالم الممكنة بفرز محاور زمنية متعددة للإحالة الزمنية.

والمثال المقدم من النص القرآني لا يعني أن الإحالة الزمنية الموجهة ذاتيا بدلالة العوالم الممكنة، محصورة في طبقة محددة من الخطابات التي تتوسل بوسائل تعبيرية بلاغية أو أسلوبية، وإنما يمتد إلى الخطابات اللغوية المتداولة في التواصل اللغوي العادي. وتمثل كَيرون لذلك بأمثلة من الإيطالية والإنجليزية مقتبسة من دراسة لهيغنباوتم ودلفيتو وإبوليتو تجسد تحكم المقاصد الموجهية الذاتية للمتكلم في ترتيب نظام الإحالة الزمنية وتقدم بيانشي 2001 إطارا تمثيليا تركيبيا يسمح بإدراج حدث التلفظ باعتباره مركزا إشاريا متعدد الأبعاد يتضمن المشاركين في حدث التلفظ (المتكلم، المخاطب والآخر) والمحاور الفضائية والزمانية الضرورية التي تشكل إطارا منظوريا لاشتغال الإحالة الزمنية. وتعتبر بيانشي المصدري موضعا مناسبا تحل فيه هذه السمات، مفترضة أن تأويل البنية الزمنية لا يمكن أن يتم وفق تخصيص بسيط لزمن التلفظ كما دأبت على ذلك الأبحاث المعيارية في نظريات الزمن. فغنى حدث التلفظ وتوجيهه للإحالة الزمنية يستلزم استحضار مجموعة من العناصر المحورية مثل: الشخص الذي ينجز نشاط الفعل في الجملة، الشخص الذي يفكر في الجملة، الشخص الذي يحكي الأحداث ويقدمها، أي المنظور الذي نرى من خلاله الحدث المركزي والمحاور الزمنية–الفضائية للأشخاص المشار إليهم أعلاه. وبذلك تصير الدلالة الزمنية مسألة تخصيص لأبعاد يشكل المنظور الزمني إحدى محاور ارتكازها. ولمزيد من التفصيل انظر العرض المفصل الذي قدّمته نورابونيه لتصور بيانشي:

- *Norah Boneh, (2003), p74.*